المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/12/2015

عزيمان يفتح الملف الحساس لإصلاح التعليم الديني بالمغرب

الرباط أخبار اليوم

صادقت الدورة الثامنة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي انعقدت يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، على مقترح تقدم به رئيس المجلس، المستشار الملكي عمر عزيمان، يقضي بإخضاع التعليم الديني بالمغرب للدراسة والبحث في إطار لجنة خاصة ستخلص إلى توصيات لإصلاح هذا المجال.

اللجنة التي ستضم، إلى جانب أعضاء المجلس، ممثلين للوزارات المرتبطة بهذا المجال، مثل وزارتي التعليم والتعليم العالي، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ستعكف على تشخيص وضعية التعليم الديني بجميع أنواعه وفي كل مراحله، ابتداء من «المسيد»، وانتهاء بالشعب والمسالك الجامعية المتخصصة في الشريعة والدراسات الإسلامية.

مصدر من بين أعضاء المجلس قال لـ«أخبار اليوم» إن هدف واتجاه هذا الإصلاح، الذي سيطال التعليم الديني بالمغرب، لم يتضح بعد، «إذ إن الأمر مازال غير مفهوم، ذلك أن الرئيس اقترح على الجمعية العامة إنشاء 3 مجموعات عمل لإعداد تصور لإصلاح التعليم الخصوصي والتكوين المهني والتعليم الديني، أي كل ما يتعلق بالدين في المناهج الدراسية، من التعليم العتيق والأصيل والكتاتيب القرآنية وشعب الدراسات الإسلامية والقرويين وغيرها، وهو ما صادقت عليه الجمعية العامة».

التفاصيل ص 5

بعد مذكرتي اليزمي وعيوش المطالبتين بإصلاح نظام الكتاتيب والمسيد

عزيمان يفتح الملف الحساس لإصلاح التعليم الديني بالمغرب

اسطنبول
يونس مسكين

في مبادرة مثيرة، صادقت الدورة الثامنة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي انعقدت يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، على مقترح تقدم به رئيس المجلس، المستشار الملكي عمر عزيمان، يقضي بإخضاع التعليم الديني بالمغرب للدراسة والبحث في إطار لجنة خاصة ستخلص إلى توصيات لإصلاح هذا المجال. فرغم انتهاء المجلس من تحضير رؤيته الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم بالمغرب، عاد عزيمان في كلمته الافتتاحية لهذه الدورة، ليتحدث عن وجود مجالات وجوانب لم تشملها الدراسة الكافية، من بينها التعليم الديني والتعليم الخاص والتكوين المهني. اللجنة التي ستضم إلى جانب أعضاء المجلس ممثلين للوزارات المرتبطة بهذا المجال، مثل وزارتي التعليم والتعليم العالي، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ستعكف على تشخيص وضعية التعليم الديني بجميع أنواعه، وفي كل مراحله، ابتداء من «المسيد» وانتهاء إلى الشعب والمسالك الجامعية المتخصصة في الشريعة والدراسات الإسلامية.

مصدر من بين أعضاء المجلس، قال لـ«أخبار اليوم»، إن هدف واتجاه هذا الإصلاح الذي سيطال التعليم الديني بالمغرب، لم يتضح بعد، «إذ إن الأمر مازال غير مفهوم، ذلك أن الرئيس اقترح على الجمعية العامة إنشاء 3 مجموعات عمل لإعداد تصور لإصلاح التعليم الخصوصي والتكوين المهني والتعليم الديني، أي كل ما يتعلق بالدين في المناهج الدراسية من التعليم العتيق والأصيل والكتاتيب القرآنية وشعب الدراسات الإسلامية والقرويين وغيرها، وهو ما صادقت الجمعية العامة عليه». وفي خلفية الموضوع يوجد كل من التقرير الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا حول التعليم، والمذكرة الشهيرة التي رفعها الجمعوي وعضو مجلس عزيمان، نور الدين عيوش، إلى الديوان الملكي حول موضوع التعليم.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال في مذكرة خاصة إن أهم نقاط ضعف المنظومة التعليمية للمغرب هي التعليم الأولي الذي قال إنه «مشتت» ويعاني من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في ما بينهم، «بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن باردیغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد أو الكتّاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس الحضرية الكبرى، والموجهة، أساسا، للطبقات المتوسطة والميسورة». اختلال الموازين في مستوى التعليم الأولي، يتعمّق أكثر عند التدقيق في المعطيات الخاصة بالمناطق القروية، حيث إنه وعلاوة على اقتصار هذا النوع من التعليم على الكتاتيب القرآنية، فإنه يشهد إقصاء للفتيات. وخلص المجلس إلى أنه «وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008)، سيبقى التعليم الأولي للأطفال الصغار خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية». انتقادات تجعل مذكرة مجلس إدريس اليزمي قريبة من خلاصات المذكرة التي أنجزها الجمعوي نور الدين عيوش، ورفعها إلى الديوان الملكي، موصيا باعتماد الدارجة في المراحل الأولى من التعليم باعتبارها اللغة الأم. عيوش طالب عند تقديمه مذكرته الشهيرة، برفع الطابع الديني عن التعليم الأولي الذي يتمثل في الكتاتيب القرآنية.

في المقابل شهد التعليم الديني في مستوياته العليا إصلاحات كبيرة في الفترة الأخيرة، حيث صدر شهر يونيو الماضي الظهير الذي يحوّل جامعة القرويين إلى قطب أكاديمي غير مسبوق من نوعه. ونص هذا الظهير على وضع الجامعة تحت الرعاية الملكية من خلال إخضاعها لوصاية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأسند للجامعة مهام تكوين وتأطير الأئمة والمرشدين الدينيين والاهتمام بالتاريخ والتراث الديني للمغرب، وخاصة المذهب المالكي. الحق الظهير كل المعاهد والمدارس المشتغلة في المجال الديني لجامعة القرويين، ويتعلق الأمر بكل من دار الحديث الحسنية، ومعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدات والمرشدات، والمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ومعهد الفكر والحضارة الإسلامية، بالإضافة إلى جامع القرويين للتعليم العتيق بفاس.

وأضاف الظهير الملكي مؤسسة جديدة إلى مكونات جامع القرويين، ويتعلق الأمر بمعهد تاريخ العلوم الإسلامية، والذي أوصى بإحداثه، ورغم إبقائه المدرسة القرآنية لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء مستقلة، إلا أن الظهير أخضعها للإشراف التربوي والعلمي لجامعة القرويين الجديدة.

في المقابل تشير آخر المعطيات المُحيّنة، التي كشفت عنها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول قطاع التعليم العتيق، إلى أن قرابة نصف مليون طفل وشاب مغربي يتابعون دراساتهم داخل هذه المؤسسات العتيقة، القسم الأكبر منهم 376 ألفا من المتمدرسين في الكتاتيب القرآنية، إلى جانب 90 ألفا يقومون بحفظ القرآن داخل مراكز متخصصة تابعة للمجالس العلمية المحلية، و21 ألف تلميذ وتلميذة مصنّفين ضمن أحد الأطوار الدراسية للتعليم العتيق، والذي ينتهي بالحصول على شهادة الباكالوريا للتعليم العتيق. هذه المعطيات تقول إن الكتاتيب القرآنية مؤسسات شبه خاصة بالعالم القروي، حيث تتوزع نسبة تفوق 84% من مجموع الكتاتيب البالغة 13 ألفا و5600 كتّاب، بين قرى ومداشر المملكة. فيما تتخذ مؤسسات مراكز تحفيظ القرآن التابعة للمجالس العلمية المحلية صبغة حضرية، حيث يوجد 74% من هذه المؤسسات البالغ عددها 1707 مراكز، في المجال الحضري.

عزيمان يرأس الدورة الثامنة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

> شهد التعليم الديني في مستوياته العليا إصلاحات كبيرة في الفترة الأخيرة

هل يدفع البرلمان الأوروبي مجلس الأمن لتوسيع مهام "المينورسو"؟

هسبريس- الشيخ اليوسي

الثلاثاء 22 دجنبر 2015 - 23:50

أياما بعد الحكم القضائي الذي أصدرته المحكمة الأوروبية بإلغاء اتفاقية المنتجات الفلاحية القادمة من الأقاليم الصحراوية، جاءت ضربة أخرى لا تقل إيلاما، وهي المقترح الذي تقدم به البرلمان الأوروبي، والذي ينص على توسيع صلاحية بعثة "المينورسو" في الصحراء لتشمل حقوق الإنسان.

وصوت البرلمان الأوروبي على هذا القرار بأغلبية بلغت 258 نائبا، مقابل معارضة 251، حيث دعا القرار إلى ضرورة احترام المغرب للحقوق الأساسية للمواطنين في الصحراء، خاصة حرية تأسيس الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والتجمهر، بالإضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الصحراويين، وكذا السماح للمراقبين الدوليين، سواء التابعين للبرلمان الأوروبي أو المستقلين، بزيارة الأقاليم الصحراوية.

القرار يأتي بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت عن عزمها، في شهر أبريل من سنة 2013، تقديم مقترح أمام مجلس الأمن يقضي بتوسيع صلاحيات "المينورسو" لتشمل حقوق الإنسان، قبل أن تتراجع عن ذلك، ويمرر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره آنذاك دون الإشارة إلى ذلك، في الوقت الذي تم فيه الإبقاء على انتشار هذه القوات في الصحراء.

الخطوة التي اتخذها البرلمان الأوروبي تزيد من مخاوف سيناريو تبني الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، لهذا المقترح، بعدما سبق للمغرب أن وقف أمامه بالرفض القاطع لتتراجع الولايات المتحدة عن ذلك، وذلك في الوقت الذي احتفت فيه جبهة البوليساريو والجزائر بالمقترح الأوروبي.

إدريس لكريني، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض بمراكش، شدد على أن ملف حقوق الإنسان بالمغرب يبقى ملفا مفتوحا، مؤكدا أن الاتحاد الأوروبي نفسه أقر بهذا الانفتاح، وذلك بوجود عدد من الآليات التي تشتغل في هذا المجال، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجالسه الجهوية، بالإضافة إلى وجود عدد من الفعاليات المدنية، ودور الإعلام.

من جانب آخر، أكد لكريني، في تصريح لهسبريس، أنه سبق للمغرب أن رد على مثل هذه المحاولات بصرامة كبيرة، وذلك "وعيا بأن الانحراف في توظيف ملف حقوق الإنسان يمكن أن ينعكس على سيادة الدولة المغربية"، ونستحضر هنا العديد من الحالات الدولية التي كان هذا الملف مطية لإدخال الكثير من القضايا في متاهات لم تفضي إلى حلول عادلة"، على حد تعبيره.

المتحدث أعرب عن اعتقاده أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتخذ قرار بهذا الشأن، مستحضرا العلاقات القوية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالمغرب، ما يجعل إمكانية استعمال "الفيتو" واردة، بالإضافة إلى العلاقات بكل من روسيا وبريطانيا والصين، مردفا أن الكونغرس الأمريكي دعا في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار في المناطق الجنوبية للمملكة، وبالتالي "لا أعتقد أن تنحاز الولايات المتحدة الأمريكية لموقف البرلمان الأوروبي نظرا لعدم رغبتها في التضحية بعلاقاتها مع المغرب"، يوضح لكريني.

واعتبر الخبير في العلاقات الدولية أن التوجه الأوروبي يبقى معزولا، كما هو الشأن بالنسبة للمحكمة الأوروبية، خصوصا مع الاستئناف الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي والمغرب، مبرزا أن الرد المغربي بهذا الخصوص واضح، ويتجلى في الرفض القاطع لتوظيف ملف حقوق الإنسان في قضية الصحراء، مع انفتاحه في هذا المجال بالسماح لمختلف الفاعلين بتأسيس جمعيات في المنطقة، حتى المعارضة منها.

http://www.hespress.com/politique/288536.html

قوانين الإرث بين مطالب المساواة واحترام الخصوصية الدينية

عقد المنتدى الليبرالي للدراسات والأبحاث ندوة حول موضوع «قوانين الإرث بين مطالب المساواة واحترام الخصوصية الدينية»، وذلك يوم السبت 19 دجنبر الجاري بالمقر المركزي لحزب الاتحاد الدستوري بالدار البيضاء، بحضور محمد ساجد الأمين العام للحزب وعدد من أعضاء المكتب السياسي.

وقد اكتسى الموضوع المطروح من قبل المنتدى الذي يترأسه الدكتور حسن عبيابة، بحسب المتدخلين، أهمية بالغة بالنظر إلى النقاش والجدل الذي برز حوله في الآونة الأخيرة على ضوء التوصية التي جاءت في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تطرح مبدأ المناصفة بين الرجال النساء في الإرث. كما اكتسى النقاش الذي عرفته هذه الندوة صبغة دينية وحقوقية واجتماعية وسياسية وثقافية.

ونشرنا أول أمس كلمة محمد ساجد الأمين العام للإتحاد الدستوري ومداخلة كل من الدكتور حسن عبيابة والدكتور الحبيب الدقاق عضوا المكتب السياسي للإتحاد الدستوري واليوم ننشر مداخلات الأساتذة المشاركين في هذه الندوة القيمة .

عبد الواحد بوكرين :

نستغرب لموقف رئيس الحكومة الهادف إلى إغلاق باب النقاش بخصوص المناصفة في الإرث

أشار الأستاذ عبد الواحد بوكرين ممثل مؤسسة فريدريش نومان بالمغرب في بداية كلمته، خلال الندوة التي نظمها المنتدى الليبرالي للدراسات والأبحاث، أن مؤسسة فريدريش نومان تشتغل في إطار شراكة مع حزب الاتحاد الدستوري في إطار الأممية الليبرالية، كما تشتغل مع المنتدى الليبرالي للدراسات والأبحاث الذي يلتقي في مجموعة من الأدوار مع مؤسسة «فريدريش نومان»، لذلك فالمنتدى يطرح للنقاش مواضيع هامة ومتعددة مع مختلف التوجهات لكي يبني عليها الاتحاد الدستوري مواقف وقناعات من قضايا حساسة. وهذا ما يترجم دور الحزب بأطره ومنظماته الموازية التي تبذل مجهودات علمية وتقنية في هذا الإطار، كما أنه يعمل على إشراك مهتمين وأكاديميين للخروج بتوصيات وخلاصات من مختلف اللقاءات العلمية التي يطرحها المنتدى الليبرالي للدراسات والأبحاث.

وعبر الأستاذ عبد الواحد بوكرين عن استغرابه للموقف الذي عبر عنه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، بخصوص الموضوع المطروح حول المناصفة في الإرث بين الرجل والمرأة، وهو موقف، يقول الأستاذ عبد الواحد بوكرين، «يترجم نية الحكومة في إغلاق باب الحوار والنقاش»، في هذا الموضوع في الوقت الذي فتحت فيه مختلف فعاليات المجتمع المغربي ومنهم العلماء نقاشا هادئا ومسؤولا حول هذه الإشكالية، وبالتالي يوضح، عبد الواحد بوكرين، أنه لا ينبغي تسييس هذا الموضوع بل يجب فتح النقاش انطلاقا من المجتمع بمختلف مكوناته.

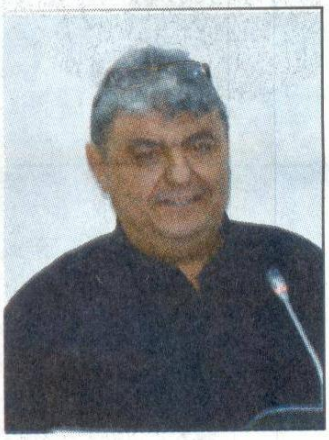

وأشار عبد الواحد بوكرين إلى أن الدراسات أثبتت أن من بين كل خمسة رجال توجد امرأة تتحمل أعباء الأسرة، وأن عددا كبيرا من الأسر لا يعيلها الرجال، كما أن هناك أربعة ملايين أسرة تتكون من النساء فقط ولا يعيلها الرجال.

كما أشار عبد الواحد بوكرين إلى أن بعض الدراسات التي أجريت حول الجالية المغربية في الخارج، أكدت على أن مجموعة من الأفراد يتشيعون فقط من أجل تحقيق المناصفة في الإرث بين الرجل والمرأة، علما بأن الشيعة لا يعارضون هذا المبدأ.

وقال عبد الواحد بوكرين، «ما أحوجنا اليوم إلى نقاش مفتوح هادئ ومسؤول يقبل بالرأي والرأي الآخر»، مشيرا إلى «المنتدى الليبرالي للدراسات والأبحاث» يعتمد هذا المسار وهذه الإستراتيجية في طرح المواضيع الأكثر حساسية داخل المجتمع المغربي، معربا عن أمله في أن يخرج هذا اللقاء بتوصيات هامة تغني النقاش العام حول هذا الموضوع.

الدكتور مصطفى بوهندي :

مشكلة الوصية تتطلب تدبرا وفهما للشريعة مرتبطين بالزمان والمكان

انطلق الدكتور مصطفى بوهندي، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء في بداية كلمته من توضيح يتعلق بـ "نحن لا نطوع النص ليساير واقعنا، بل يجب أن نفهم النص" لأن النصوص فهمت في التاريخ ونحن نقرأ فيها تاريخنا من النصوص، ونحتاج إلى تحيين الفهم، أو فهم جديد لها، فمقترحات النصوص غنية ورحبة؛ واسعة أسئلة جديدة، ومن تم فقراءتنا ليست تبديلا ولا تطويعا ولا تغييرا في النصوص.

وتحدث بوهندي عن السورة المؤطرة، التي تسمى في القرآن الكريم بسورة النساء، وبذلك فسورة الإرث تسمى بسورة النساء، وبالضبط بنائي النساء "يوصيكم الله في بنائي النساء" إذن لا بد أن نفهم أن هذه السورة نفسها لها هدف في المجتمع الذي نزلت فيه، ومن مقاصد الشريعة أن تحقق الأهداف التي من أجلها جاء الدين والوحي أي من أجل أن يرحم الله تعالى الإنسان في الأرض، لأن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم هي خاتمة ومكملة للرسالات ومتممة للنعمة على الناس، ولهذا ينبغي أن نقرأ هذه الرسالة في إطار هذا الإكمال والتتميم والنعمة والرحمة، وكل تشريعات الله تعالى رحيمة بعباده، التي كثيرا ما تخلط بتاريخ وثقافة الناس وفهمهم، الذين يفهمون الشريعة بفهم مرتبط بالزمن والمكان والظروف التي هم فيها، بالاعم التطور والعصر الذي يعيشونه، ولكن مع الحفاظ على هذه الأسس والمبادئ التي أسسها بين الله تعالى الذي جاء به جميع الأنبياء وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم.

وتبدأ السورة بتقليب المبدأ الإنساني: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهم رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" فالموضوع إنساني يتعلق بأننا كلنا من نفس واحدة (ذكر وانثى)، فلا ينظم أحدهما الآخر، فهما من نفس واحدة، وهذا تأسيس وحدة النوع البشري، وتقول السورة: "وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا" أي ظلما ومنكرا، فاليتامى في التراث الثقافي والاجتماعي ينظر إليهم على اعتبار جانب الإحسان، كأنه ليس هو اليتيم، ففي الحقيقة أن الحديث عنه في القرآن الكريم هو الحديث عن النساء بشكل عام، وحقوقهم المالية الموروثة، لأنهن الأضعف، وبذلك فالمشكلة ليست إحسانية، بل حقوقية، أي أن السورة تطرح حقوق اليتامى من النساء، وبذلك تبدأ في موضوع المواريث أو آيات الفروض، تقول: "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون"، فهذا تقرير واقع "وللنساء نصيب..." وهذا مكمن المشكلة، إذن فالسورة تعالج موضوع النساء "وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون" فالمشكلة هي مال النساء، فما هي المساطر التي تضمن أموالهن؟ فبعد وفاة الأشخاص تطرح قضايا على المحاكم بسبب أن الأقوياء يكبلون أموال النساء إليهم، ويدعون أنهم وكلاء عليهن ويكلفونهن، فقد يكون في البيت أشخاص وخدم ومربون يحضرون أثناء وفاة صاحب المال، فيهمشون وتضيع حقوقهم، والله تعالى يقول لابد أن تفرضوا لهم فريضة أي حقا ترزقهم منه "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا" وهنا ينبغي معرفة كيف يمكن محاربة أكلي أموال اليتامى من النساء، ثم ثانيا بعد ذلك قضية الفرائض في السورة، فالبتيم الذي تتحدث عنه السورة فهو حقوقي، فيجب معرفة كيفية إعطاء حقوق النساء، فالمشكلة تكمن كذلك في المساطر المعقدة التي تضيع أموال النساء في بعض الأحيان من هذا الحق، فهناك أهداف كبيرة في نصوص عديدة في القرآن الكريم تتحدث عن المرأة وتمكينها من حقوقها. وبخصوص التعصيب، هناك أباء " إن كان لها ولد" فقد فهمت بأنه ذكر، لكنها تعني "مولود"، فمنع البنات من الإرث لا يقوم على أي أساس.

الدكتور عز الدين العلام:

مطلب إرث المرأة اجتماعي يتحكم فيه ميزان القوى

انطلق الدكتور عز الدين العلام أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، في مداخلته، من قولة للمفكر عبد الله العروي بأن بعض الأمور المتعلقة بالأحكام الدينية المتعلقة بالزواج وغيرها تدخل في الافتراض، فالتاريخ وبالضبط عندما تولى جوزيف ستالين الحكم وتأسيس الاتحاد السوفياتي اتخذ في البداية قوانين تهم الشعوب الإسلامية المجاورة لروسيا وفرضها بالقوة ومنها منع تعدد الزوجات والمساواة في الإرث، واليوم بعد انهيار جدار برلين واستقلال الدويلات المجاورة، حافظت على هذه القوانين، ليوضح بعد ذلك افتراض العروي الذي يقول إنه لو اتخذت السلطات الفرنسية في بداية الحماية مثل هذا القرار ما كان للدستور أن ينازع في ذلك، ليضيف جواب الدكتور عبد الله العروي عن سؤال صحفي بأنه لا يتحدث عن المرأة فالجواب بأن القارئ يفهم موقفه ليؤكد أنه من البداهة لا يمكن أن يكون ضد حقوق المرأة وأن قضية المرأة ليست مسألة أخلاقية أو إيديولوجية أو دينية، بل هي مجرد ماركتينغ، وتعلم المرأة ضروري يستفيد منه الرجل.

ويرى الدكتور العلام أن موضوع إرث المرأة فيه مستويان، فهو من جهة كونه موضوع نقاش نظري وقانوني، ومن جهة ثانية هو مطلب اجتماعي، يتحكم فيه ميزان القوى، مشيرا إلى أن المرأة تتمتع بحقها في التصويت في الانتخابات، وفي الدين لها جميع الواجبات مثل الرجل، ثم يوضح المتدخل أن المشكل يكمن في الخلط بين مجالي الدين والقانون، فالوضعية العامة في المغرب تبين أن جميع القوانين المعتمدة وضعية، منها القانون الدستوري والقانون التجاري والعقاري والمدني... إلا الأحوال الشخصية التي تطرح المشكل بحدة، لأنها، كما يبدو للدكتور العلام، آخر طلقة لإزالة الأحكام الدينية التحكم فيها، وأضاف أن القرآن هو المرجع الأساسي بتضمن خطابا دينيا، وآياته التشريعية محدودة جدا، في حين أن المجال السياسي نسبي يتطور باستمرار، فالقوانين تتطور، بمعنى أن القرآن، حسب الدكتور العلام، خطاب ديني لا مجال لخرقه، ليشير بعد ذلك إلى الشورى في الإسلام، ليصل إلى تعويضها بمفهوم "الاتفاق".

وبعد ذلك، تساءل عن أنه حينما يقع تناقض بين مطلب المساواة بتم خرق الخصوصيات الدينية، لكن التطور يفرض نفسه، ليشير إلى بعض من كانوا يتحدثون عن الشروط الواجب توفرها في المفتي، مؤكدا على مبدأ الفتوى يكون دائما محل انتقاد، وأن الذي يضع القوانين هو البرلمان، ليصل إلى نقد فكرة الأستشهاد، وكذا جهل النصوص.

وفي ختام كلمته، أشار العلام إلى الأحكام القطعية "للذكر مثل حظ الأنثيين"، داعيا إلى نقاش معمق داخل المجتمع المدني من أجل اتخاذ قرار في الموضوع، يكون ملائما لتطور العصر.

الدكتور الحسن رحو :

ثلثا أحكام الإرث تدخل في باب تشريع الناس للناس

قال الدكتور الحسن رحو، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط إن حوالي ثلثي الأحكام المتعلقة بالإرث "لا علاقة لها بالنص القرآني والسنة النبوية".

واعتبر الحسن رحو أن منظومة الإرث بالمغرب تعاني من سوء فهم كبير، إذ في الوقت الذي يدعي فيه المتشبثون بالإبقاء على نصوص وقواعد الإرث كما هي عليه الآن، أن أصلها نصوص قرآنية، نجد أن ثلثي أحكام الإرث " تدخل في باب تشريع الناس للناس، وليس في باب تشريع الله للناس"، أي أنها اجتهادات وضعها الفقهاء ولا علاقة له بالنص، مما يجعلها تحت طائلة الاجتهاد باستمرار.

وأضاف أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط أنه بخصوص الثلث المتبقي للأحكام المتعلقة بالإرث، والذي يستند على القرآن أو السنة، حتى إن كان قطعي الثبوت، فهي ظنية الدلالة بالنسبة للقرآن الكريم، أما الأحكام المستندة على السنة النبوية، فهي ظنية الثبوت والدلالة، لأنها ناجمة عن أحاديث إما منقطعة أو أحاديث الآحاد، وضرب المثال بأمرين: تحديد الوصية في الثلث من المال، والثاني اعتماد حديث "لا وصية لوارث"، مما يثير إشكالية نسخ القرآن بالسنة، على حد تعبيره.

ونبه الحسن رحو في هذا السياق، إلى أن الفقهاء قيدوا آيات القرآن الكريم بأحاديث "الآحاد"، مشيرا في السياق ذاته، إلى أن منظومة الإرث في القرآن هي أصلا احتياطية، وأن الوصية هي الأصل، كما أن القرآن ليس قطعي الدلالة، و"بالتالي سنصل في نهاية المطاف، إلى حقيقة مفادها أن الوصية هي الأصل، لأنه من الطبيعي أن يكون لرب المال الحق في توزيعه كما يشاء".

واعتبر أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط أن منظومة الإرث لها بديل واحد هو الوصية، مشيرا في هذا الصدد إلى أن هذه الأخيرة ورد التأكيد عليها في القرآن الكريم عشر مرات، بينما لم يتم التأكيد على الإرث سوى ثلاث مرات.

وأشار الحسن رحو إلى أن القاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين، ليست مطلقة، بل توجد حالات منها أن الأنثى قد ترث في بعض الحالات مثل الرجل وفي أحيان أخرى أكثر منه، كما أن المعيار ليس الرجولة وإنما درجة القرابة وتوزيع الأدوار في المجتمع.

وخلص أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط إلى الجزم بأن أحكام الإرث، وخلافا لما يعتقده البعض، هي قابلة للمراجعة والاجتهاد، وذلك حسب تطور المجتمع وقابليته لفهم جوهر المشكل.

المانوزي لـ »فبراير »: أصدروا بلاغا باسمنا يتهمون المجلس بتحريض الأمن على فك هذا اعتصام بالقوة !

مـريـة مـكـريـم

الثلاثاء 22 ديسمبر

فوجئ ، مصطفى المنوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وأعضاء المنتدى ببيان صدر عن جهة مجهولة تدعي أنها لجنة الاعلام والتواصل للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، **تدعي فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حرض القوة العمومية**، لفك بعض الضحايا من أمام مقر المجلس الوطني بالقوة!

وفي هذا السياق أكد السيد المانوزي في تصريح لـ »فبراير.كوم »: « ليس من عادتنا أن نقف في وجه المبادرات هنا وهناك، ولو أنه يتم نسبها للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ولكن أن يحرر بيان في حق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باسم هياكل المنتدى بتوقيع جهة مجهولة أو حتى معلومة، دون اطلاع وترخيص من المكتب التنفيذي فهذا مخالف للضوابط والأخلاق، لذلك وجب التوضيح أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، لم يصدر أي بيان يحمل توقيع منسوب لما سمي بلجنة الإعلام والتواصل، وبالتالي فمحتوى البيان لا يعنينا، بغض النظر عن كون المعطيات الواردة فيه تتعلق بمبادرات خارج إطاره، ولتتحمل الجهة المغمورة التي أصدرته كامل مسؤوليتها الأدبية والقانونية، مما يستدعيه ويقتضيه من اعتذار وتنزيه ورد الاعتبار »

http://www.febrayer.com/299074.html

مزوار يعطي إشارة انطلاق الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ المقرر عقده بمراكش

أعطى صلاح الدين مزوار، صباح اليوم الثلاثاء 22 دجنبر، بمقر وزارة الخارجية في الرباط، إشارة انطلاق الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ ((COP22المقرر عقده بمراكش من 7 إلى 18 نوفمبر 2016 في مراكش، وذلك بحضور العديد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين، بالاضافة إلى مسؤولي المؤسسات العمومية وممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب...

وأكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، الذي يرأس كوب 22، أن هذا الحدث الدولي يفرض الانخراط المكثف والمستمر لكافة القطاعات المعنية من أجل كسب رهان تنظيم جيد ومتميز لمؤتمر هام له انعكاسات سياسية ودبلوماسية واقتصادية كبرى تصب في صالح المغرب .

وتم التداول في هذا اللقاء في جميع القضايا المرتبطة بالتنظيم و اللوجستيك و الجوانب المرتبطة بالتدبير المؤسساتي و التمويل.

وقال مزوار إن تنظيم المغرب لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ في نسخته 22 هو فرصة لـ "تقوية موقع المغرب وصورته دوليا لكسب رهانات دبلوماسية مهيكلة و طموحة تتعلق بانعكاسات محتملة إيجابية على الاستراتيجيات الوطنية الكبرى (مثل الطاقة، والفلاحة...)"، مضيفا أن هذا المؤتمر رهان يتعلق "بدعم دول الجنوب من خلال الغلاف المالي الذي تم إقراره في مؤتمر كوب 21 بباريس لمساعدة هذه الدول المتضررة من التغييرات المناخية."

وأضاف وزير الخارجية والتعاون أن "المرجعية التي يقوم عليها التزام المغرب بهذا المؤتمر الدولي حول المناخ، إضافة إلى التزاماته الدولية، تستند على نداء طنجة الذي التزم فيه المغرب وفرنسا بمكافحة التغيرات المناخية، وكذا الخطاب الملكي بمناسبة كوب22 بباريس الذي اعتبر من خلاله جلالته أن مؤتمر باريس وذاك الذي سيحتضنه المغرب السنة المقبلة، ستكون بمثابة مؤتمرات مؤسسة للمستقبل الذي علينا واجب ومسؤولية تهييئه لأبنائنا".

أما بخصوص أهداف كوب22 ، يقول مزوار، فهي تتمثل في " وضع ميكانزمات لتطبيق اتفاق باريس وتفعيل الاتفاق من خلال التوقيع على اتفاقيات ومشاريع ملموسة ذات إشعاع وطني و جهوي"، وكذا "تعميق النقاش حول مواضيع هامة من قبيل الطاقة، الفلاحة، الماء تعبئة الفاعلين الوطنيين والجهويين والدوليين من القطاع العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني، والجماعات الترابية والشباب.."

وختم الوزير بالقول إن "الرهان هو تنظيم حدث عالمي من طراز رفيع ووفق معايير دولية جيدة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وبهوية مغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الإيجابية لهذا الحدث الدولي على الاقتصاد الدولي على المدى البعيد، من خلال جلب الاستثمارات وتطوير مشاريع بيئية تعود بالنفع على المغرب من قبيل الطاقات المتجددة.." .

حضر هذا اللقاء إلى جانب الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون مباركة بوعيدة، محمد حصاد وزير الداخلية والشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، ومحمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية وعبد القادر عمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المغربي وحكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة وعلي الفاسي الفهري، المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومدير الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية مصطفى الباكوري، ومديرة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، أمينة بنخضرة ونزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس اليزمي..

http://chaabpress.com/news39553.html

بنكيران يرفض المساواة بين نساء ورجال حزبه

الثلاثاء 22 ديسمبر 2015 09:10

لم يتردد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، أمس الأحد، في كلمة وجهها لأعضاء "العدالة والتنمية" المشاركين في لقاء دراسي بالرباط، حول موضوع "المناصفة بالحزب"، في التعبير عن رفضه المساواة بين رجال "البيجيدي" ونسائه.

ووفقا لما ذكرته "الصباح" في عدد الثلاثاء 22 دجنبر، فقد شدد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، على ضرورة "استحضار الخلفية والقاعدة الإيديولوجية، التي انطلقت منها مثل هذه الدعوات، مما يجعل الاضطرار للانخراط فيها، انخراطا واعيا، حتى لا تدخل نفسك أو بلدك في الكوارث".

وكشفت الصحيفة، أن بنكيران لم يعلن عن موعد نهائي للمصادقة على مشروع قانون يهم مناهضة العنف والتحرش الجنسي ضد النساء، الذي ظل معتقلا في درج المجلس الحكومي لمدة سنة كاملة، المعد من قبل وزيرته في الأسرة والتضامن، بسيمة الحقاوي، مكتفيا بالدعوة إلى أخذ الاحتياطات التامة لحماية المرأة، من أي شكل من أشكال الاعتداء الجسدي والجنسي واللفظي، وإلى ترشيد التفكير والعمل على التوازن بين مطلب المساواة ومطلب العدل.

وطالب بنكيران المشاركين بإفراغ مفهوم المناصفة من الأدلجة الغربية، وتبيئته على الطريقة المغربية، التي تدين بالإسلام الوسطي.

وبهذا الموقف يكون بنكيران قد ألغى **مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تعتبر قوانين الحكومة بشأن النساء**، ذات حمولة "ذكورية"، ولا ترتقي لما تنص عليه مبادئ باريس في إحقاق المناصفة، والمساواة بين الجنسين.

وظهر لافتا للنظر أن بنكيران ظل مشبثا بموقفه الرافض لأي اجتهاد يرتكز على تطبيق نموذج مستورد من دول غربية مسيحية أو لائكية، قائلا "يمكن أن نبني موقفنا اعتمادا على الأشياء الإيجابية التي تحرك مثل هذه المفاهيم والدعوات، والبحث والعمل لأجل "أنسنة هذه المبادئ، بالشكل الذي يمكننا من إحداث نموذج يكون مكتسبا للنساء بالوطن، وكذا للمرأة في العالم العربي والإسلامي، بل العالم ككل".

http://badil.info/%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD/

ربورطاج: افتتاح فعاليات سوق إفريقيا بكورنيش الناظور

22 ديسمبر, 2015

في سياق أنشطتها الهادفة الى التنزيل الفعلي لمسلسل ادماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب ضمن أهداف استراتيجية السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب على اثر التقري التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الأنسان حول وضعية الأجانب بالمغرب شتنبر 2013. وبمناسبة اليوم العالمي للمهاجر الذي يصادف الثامن عشر من دجنبر من كل سنة كما أقرته الأمم المتحدة.

نظمت جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بالناضور ASTICUDEتظاهرة السوق الأفريقية بكورنيش مدينة الناظور بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبدعم من وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية **والمجلس الوطني لحقوق الأنسان** وشركاء آخرين.

وقد شهد حفل افتتاح السوق الأفريقية الذي أشرفت عليه مندوبة الوزارة ورئيس جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان الحسيمة الناضور ومندوب التعاون الوطني، ونائب رئيس الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية ومندوب هذه الأخيرة، حضور مكثف لزوار المعرض الذي يتضمن 24 رواقا موزعين ما بين 19 عارض وعارضة ينتمون الى دول أفريقية ومقيمين بالمغرب، بحيث مثل عدد العارضات والعارضين السنغاليين 16 عارض وبوركينافاصو بعارضة واحدة وعارضين من الكامرون ثم 05 عارضين وعارضات يمثلون تعاونيات من الجهة الشرقية.

وتمتد فعاليات السوق الأفريقية من 18 دجنبر الى غاية 21 منه. وقد تخلل حفل الأفتتاح تنشيط فني موسيقي مع رقص للفرقة الأستعراضية الأفريقية les hirondelles.

جدير بالذكر أن هذه التظاهرة الثقافية النوعية الأولى من نوعها على مستوى الجهة الشرقية تأتي بعد نشاط المطبخ الأفريقي الذي سبق أن نظمته الجمعية بدار الأم وعرض الأطباق في غذاء جماعي بالمركب الثقافي ضمن فعاليات الأيام الثانية للتبادل الثقافي الأفريقي بالناضور الذي أقيم خلال شهر أكتوبر المنصرم.

كما أن هذه الأنشطة تندرج – حسب المنظمين – في اطار تمتين روابط التواصل الثقافي بين شعوب القارة الأفريقية التي ينتمي اليها المغرب بجذوره الثقافية. كما تعتبر السوق الأفريقية احدى صيغ ابراز قيم العيش المشترك والمساهمة في اندماج المهاجرين الأفارقة الذين تمت تسوية وضعيتهم الأدارية اثر عملية التسوية الأستثنائية للمهاجرين التي عرفها المغرب سنة 2014 والذين اختاروا الأستقرار والعيش بالمغرب.

http://www.ariffino.net/nador/%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%B3%D8%BA%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84

http://www.aswatcity.com/news/%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%86/

المغرب والأرجنتين خلال 2015 .. علاقات متناغمة ورهان على مستقبل واعد

22 ديسمبر، 2015

خلال السنة التي تشارف على الانقضاء، رسخت وتيرة العلاقات المغربية الأرجنتينية، التي توصف بالجيدة والمتناغمة منذ أزيد من نصف قرن من الزمن، التأكيد على جودة الروابط الثنائية وتطلع البلدين المشترك لمعانقة مستقبل واعد.

وفي هذا السياق، يمكن الجزم بأن العلاقات بين محور الرباط وبوينوس أيريس تعززت بفضل الحضور القوي الذي بصم عليه المغرب خلال سنة 2015 من خلال مشاركات قوية ومتعددة المشارب في كثير من الأنشطة والأحداث التي عاشها هذا البلد الجنوب أمريكي، الذي يعتبر المغرب بوابته نحو إفريقيا والعالم العالم.

ولعل أبرز حدث عاشته الأرجنتين خلال السنة التي نودعها تمثل في تنظيم انتخابات رئاسية أوصلت يوم العاشر من دجنبر الجاري ماورثيو ماكري إلى قيادة ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، خلفا للرئيسة السابقة كريستينا فيرناندیث دي كيرشنير التي حكمت البلاد لولايتين متتاليتين (2007/2015).

وقد شارك رئيس مجلس النواب، السيد رشيد الطالبي العلمي، ممثلا لجلالة الملك محمد السادس، في حفل تنصيب الرئيس الجديد للأرجنتين.

وفي أعقاب فوز ماكري برئاسيات الأرجنتين عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس في برقية بعث بها إلى الرئيس ماكري على "حرص المملكة المغربية على تعزيز علاقتها مع جمهورية الأرجنتين لما فيه خير الشعبين، وعلى أن تجعل من هذه المرحلة الجديدة فرصة سانحة لتكثيف التشاور والتنسيق الثنائي على جميع المستويات، السياسية والتجارية والثقافية، وذلك في تشبث دائم بمبادئ احترام الديمقراطية والكرامة الإنسانية التي يتقاسمها البلدان".

وهو التوجه ذاته الذي عبر عنه ماكري نفسه حتى قبل توليه رئاسة البلاد حينما أكد على لسان رئيس حكومته ماركوس بينيا عزم الأرجنتين على تعزيز العلاقات مع العالم العربي وعلى وجه الخصوص مع المغرب.

وخلال الأسبوع الماضي، جاء التأكيد من جديد هذه المرة على لسان وزيرة الخارجية، سوسانا مالكورا، التي اعتبرت أن الأرجنتين والمغرب، وعلى مدى التاريخ، كانت تربطهما علاقات ثنائية قوية، على ضرورة "تكريس علاقات تعاون مستدامة مع المملكة والبحث عن آفاق تعاون إضافية جديدة مع المغرب واستغلال جميع الفرص الممكنة والانكباب على دراسة المحاور ذات الاهتمام المشترك بين المغرب والأرجنتين".

ولعل أبرز مجال يبدو فيه التعاون مكثفا هو مجال حقوق الإنسان حيث شهدت السنة التي توشك على الرحيل تبادلا لزيارات من الجانبين، وكان **آخرها زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، السيد إدريس اليزمي، مطلع الشهر الجاري لبوينوس أيريس في إطار الاجتماع الثاني للجنة الدولية لتنسيق وتنظيم المنتديات العالمية لحقوق الإنسان، وذلك للتباحث بشأن الدورة الثالثة للمنتدى العالمي الذي سينعقد مبدئيا في الأرجنتين.

وكانت علاقات التعاون بين البلدين في مجال حقوق الإنسان محط إشادة من قبل السيد اليزمي الذي اعتبر أن هذه الحقوق تمثل أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين في عدة ميادين، وذلك بالنظر للمسار الإصلاحي المشترك والمختلف في نفس الوقت، الذي أطلقه البلدان، مذكرا بأنه بعد المنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان، الذي انعقد بالبرازيل، كان مقررا أن تستضيف الأرجنتين النسخة الثانية، ولكنها سمحت بأن يحظى المغرب بشرف تنظيم الدورة بمراكش في نونبر 2014 ، وهو ما يعكس قوة هذه العلاقات التي تعززت بتبادل كبير لزيارات المسؤولين عن القطاع.

http://bayanemarrakech.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2015-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%BA/

المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف يستنكر

استنكر بشدة، مصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف،إقدام جهة مجهولة تدعي '' أنها لجنة الإعلام والإتصال'' للمنتدى، على إصدار بلاغ تدعي من خلاله **أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حرض القوة العمومية، لفك اعتصام بعض الضحايا من أمام مقر المجلس الوطني بالقوة.

وأضاف مصطفى المنوزي في اتصال هاتفي مع '' أمازيغ نيوز'' أنه ''ليس من عادتنا أن نقف في وجه المبادرات هنا وهناك ولو أنه يتم نسبها للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ، ولكن أن يحرر بيان في حق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، باسم هياكل المنتدى بتوقيع جهة مجهولة أو حتى معلومة دون اطلاع وترخيص من المكتب التنفيذي ، فهذا مخالف للضوابط والأخلاق'' .

مصطفى المنوزي أكد في الاتصال ذاته، أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، لم يصدر أي بيان يحمل توقيع منسوب لما سمي بلجنة الإعلام والتواصل ، وبالتالي ''فمحتوى البيان لا يعنينا بغض النظر عن كون المعطيات الواردة فيه تتعلق بمبادرات خارج إطاره'' . كما لم يتردد في تحميل الجهة التي أصدرت البيان كامل مسؤوليتها الأدبية والقانونية ، مما يستدعيه ويقتضيه من اعتذار وتنزيه ورد الاعتبار .

http://amazighnews.ma/2797.html

L'opinion
www.lopinion.ma

Polémique autour du projet de loi relatif à la protection et la promotion des droits des handicapés

1.2/17842

Réagir avant son adoption par le parlement

Encore un projet de loi qui va passer, inaperçu, sans tenir compte des revendications et recommandations de la société civile, plus encline sur le terrain de la problématique des personnes en situation d'handicap. La loi-cadre sur la protection et la promotion des droits des personnes en situation d'handicap ne tient d'ailleurs pas des remarques et commentaires du Conseil Economique, Social et Environnemental ni du Conseil National des Droits de l'Homme. C'est ce que nous a confirmé le Collectif pour la Promotion des Droits des personnes en situation d'handicap qui regroupe plus de 300 associations.

Rendre à César ce qui appartient à César, dit-on ? On se parachute du jour au lendemain dans des dossiers qui ont demandé de longues années de travail à la société civile et on ne mesure pas les dangers de certaines « approbations sur le quotidien », alors qu'une loi bien ficelée est à même de régler ce qui est de droit. Les parlementaires, représentants du peuple, devraient être plus vigilants et tenir compte des recommandations des représentants de l'autre frange de la société, sur le terrain, qui n'est autre que la société civile.

Bouteina BENNANI

» Page 2

Polémique autour du projet de loi relatif à la protection et la promotion des droits des handicapés

1.2/17842

Réagir avant son adoption par le parlement

» Cette loi-cadre a été votée récemment par trois conseillers au niveau de la commission, ceux qui étaient apparemment présents, une présence qui dénote l'intérêt qu'on donne à ce projet sociétal. La société civile, compte tenu du manque de maîtrise de ce domaine et du manque d'intérêt au niveau du parlement (3 personnes), craint des suites qu'on va lui donner.

A savoir que le Collectif avait auparavant présenté ses amendements face à cette loi-cadre, en tenant compte de la Convention relative aux Droits des personnes en situation d'handicap ainsi que de la Constitution de 2011. Ces amendements proposés auraient dû faire normalement objet de journées d'étude.

Pour la société civile, cette loi-cadre 97-13 ne devrait normalement pas définir les grandes orientations, pour ce qui est des politiques publiques, ni détailler certaines mesures spécifiques telles que la carte de la personne handicapée ou la question de l'éducation proposée à travers des partenariats avec les associations. Cela montre que l'Etat se désengage de son rôle et que ce dossier reste garant du budget alloué ou de « moyens de bord ». Autre problématique mise en exergue par le collectif, c'est la délimitation de la durée pour la production et l'adoption des lois qui n'est nullement mentionnée dans ce projet. A savoir que la loi sur l'accessibilité de 1996 a pris 9 ans avant l'adoption des décrets d'application, bien qu'elle soit enregistrée dans le Bulletin Officiel.

Le CESE, dans son rapport, à ce sujet, relève que la loi cadre n'a pas pris en compte tous les droits des personnes en situation d'handicap, ajoutant que les principaux objectifs ne sont pas conformes aux Conventions internationales ratifiées par le Maroc en 2009, publiées dans le Bulletin Officiel 5977 du 12 septembre 2011. En plus, la garantie des droits et des devoirs de l'Etat ne sont pas explicites. Le manque et l'incohérence au niveau des définitions, des orientations et des directives peuvent induire la discrimination. Surtout qu'on confond droits avec activité, services, priorités et attributions. Pour ce qui est des administrations et des institutions publiques qui devraient porter ce projet, elles ne sont pas mentionnées, ni d'ailleurs le budget alloué.

Dans ce même cadre, une lettre ouverte a été adressée par Human Rights Watch au Parlement marocain, mettant en garde le parlement, spécifiant que cette loi-cadre 97-13 n'est pas dans l'approche droit.

Le CNDH avait également envoyé, le 22 janvier 2015, au Président de la Chambre des Conseillers une lettre, où sont étalées des recommandations sur cette loi-cadre, mises en exergue, après concertation avec 400 réseaux associatifs au niveau local, régional et national qui œuvrent dans le domaine de l'handicap. Le premier article est à revoir, il s'articule uniquement autour de la protection de la discrimination fondée sur l'handicap et non sur sa prévention à travers le dépistage précoce ou autres. Pour une meilleure cohérence, la définition de l'handicap est à reformuler et certains mots sont à « reclasser » ou changer d'ordre. Certains termes de l'article 3 pourraient, dans le futur, induire certaines confusions et permettre certaines « jurisprudences » intolérables. Le respect de disparités et l'acceptation des personnes en situation d'handicap en tant que diversification humaine et nature humaine ont été également relevés. Faciliter l'accès à ces personnes en situation d'handicap aux différents espaces et services publics n'est pas le seul préconisé, mais également la possibilité d'accès comme tout un chacun, un principe fondamental. Sans oublier la compensation, l'appui aux familles et aides…

Le Maroc a ratifié cette convention, suite à l'application des articles 34 et 71 de la Constitution, des conventions internationales de droits des personnes en situation d'handicap et de son protocole facultatif. L'objectif étant la prévention de l'handicap, la protection et la promotion des droits et des libertés de cette frange sociétale, leur qualification pour une meilleure autonomisation, leur intégration sociale au même pied d'égalité que tout autre citoyen, la non discrimination quel que soit l'handicap. Avec préservation de sa dignité, l'équité, la garantie de l'égalité des chances.

Bouteina BENNANI

العلاقات المغربية البرازيلية مدعوة خلال سنة 2016 إلى أن تشمل قطاعات جديدة للتعاون (سفير)

الثلاثاء, 22 ديسمبر, 2015

برازيليا –نادية الهاشمي – أكد سفير المغرب بالبرازيل، السيد العربي موخاريق، أن العلاقات بين المغرب وبرازيليا مدعوة خلال سنة 2016 إلى أن تشمل قطاعات جديدة للتعاون.

وقال السيد موخاريق، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن "المغرب والبرازيل تربطهما علاقات وطيدة وذلك بالنظر للإرث الإيبيري والإفريقي المشترك (...) وسنة 2016 ستكون سنة توسيع دائرة هذه العلاقات لتشمل قطاعات جديدة مثل البحث العلمي، وخاصة المجال الفلاحي".

وفي معرض تطرقه لمختلف جوانب التعاون الثنائي، حرص الديبلوماسي المغربي التأكيد على تطابق وجهات النظر بين الرباط وبرازيليا، اللذين يتقاسمان اهتماما مشتركا لتعزيز علاقات التفاهم بين البلدين في مجالات عدة من بينها النقل، والرياضة، والتواصل بالإضافة إلى الجانب السياسي.

وهو الاهتمام الذي تم التأكيد عليه على امتداد السنة، من خلال الزيارات المتعددة لوزراء ومسؤولين مغاربة إلى البرازيل بهدف إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقات التي شهدت تطورا ملحوظا منذ الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى البرازيل سنة 2004.

وهكذا، **شهد مجال حقوق الإنسان نقلة نوعية مع الزيارة التي قام بها في يونيو الماضي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، إلى برازيليا** حيث سلط الضوء على تطابق وجهات النظر بين المغرب والبرازيل بشأن عدد من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

وخلال هذه الزيارة التي استغرقت ثلاثة أيام كان لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاءات مكثفة مع عدد من كبار المسؤولين في الرئاسة والحكومة والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان وأيضا الهيئات التشريعية، وهو ما مكن من تحديد رؤية مشتركة حول تعاون جنوب–جنوب أكثر وثوقا بشأن الهجرة والعدالة الانتقالية.

وبخصوص التعاون الاقتصادي والصناعي، مكنت الزيارة التي قام بها في يوليوز الماضي وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك السيد عزيز الرباح، البلدين من البحث عن سبل جديدة لشراكة قوية بينهما، لاسيما في مجالات التعاون التقني والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات.

وخلال الزيارة التي قادته إلى برازيليا وساو باولو وسانتوس وسان خوسي دوس كامبوس، اقترح الوزير إحداث مركز لوجيستي برازيلي في المغرب للمساهمة من جهة في وضع التجربة البرازيلية رهن إشارة الخبراء المغاربة والأفارقة، ومن جهة أخرى لتقريب الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية إلى عملاق أمريكا اللاتينية.

وهو الاقتراح الذي تم التأكيد عليه أشهرا بعد ذلك خلال زيارة الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، السيد محمد نجيب بوليف، إلى برازيليا في نونبر الماضي، في إطار أشغال المؤتمر العالمي الثاني رفيع المستوى حول السلامة الطرقية.

وبهذه المناسبة، أكد السيد بوليف على ضرورة تعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية والنقل، نظرا للخبرة التي تتوفر عليها البرازيل في هذا المجال.

كما يصم المغرب على مشاركة قوية في الدورة ال 60 للمؤتمر العالمي للإحصاء المنعقد في يوليوز الماضي بريو دي جانيرو من خلال حضور وفد هام يمثل المندوبية السامية للتخطيط، وذلك للترويج للنسخة ال61 للمؤتمر والتي ستحتضنها مراكش سنة 2017.

وفي غشت الماضي تعززت الدبلوماسية البرلمانية المغربية البرازيلية بإحداث مجموعة برلمانية بين البرازيل والمغرب على مستوى مجلس الشيوخ البرازيلي، وذلك في خطوة تروم إعطاء قيمة مضافة للعلاقات الثنائية.

وشكل تنظيم أسبوع المغرب بساوباولو من 23 إلى 29 نونبر الماضي بالعاصمة الاقتصادية للبرازيل ساوباولو، بمبادرة من المكتب الوطني المغربي للسياحة، فرصة لتعزيز العلاقات الثقافية بين المغرب والبرازيل.

ومكن هذا الأسبوع، المنظم تحت شعار "المغرب يقظة الأحاسيس"، من إطلاع الجمهور البرازيلي على ما يزخر به المغرب كوجهة سياحية ذات ثقافة متنوعة وعريقة.

وفي الشأن الرياضي، تعززت العلاقات من خلال توقيع الخطوط الملكية المغربية على اتفاق رعاية لمدة سنة على الأقل مع نادي سانتوس البرازيلي لكرة القدم.

وسيمكن العقد، المعلن عنه في نونبر الماضي، الخطوط الملكية المغربية من أن تضع شعارها على أقمصة لاعبي فريق سانتوس لمدة سنة على الأقل مع احتمال مفتوح لمدة عامين آخرين، كما ينص العقد أيضا على تسليط الضوء على شعار شركة الطيران الوطنية على مستوى مواقع التواصل الخاصة بالنادي البرازيلي مثل صفحته على فيسبوك، وتويتر وقناته التلفزيونية.

وقد ارتدى لاعبو فريق سانتوس أقمصة تحمل شعار الخطوط الملكية المغربية خلال المباراة النهائية لكأس البرازيل 2015.

كل هذه المبادلات تعكس، بما لا يدع مجالا للشك، المكانة الممنوحة من قبل المغرب لعلاقاته مع سابع اقتصاد عالمي وأول اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وتحيل على الإمكانيات الكبيرة التي يمكن استثمارها عاما بعد عام.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%AE/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

بنكيران ضد مساواة رجال حزب العدالة والتنمية بنسائه

22.12.2015

حكيمة الحضري

لم يتردد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، أمس الأحد، في كلمة وجهها لأعضاء العدالة والتنمية المشاركين في لقاء دراسي بالرباط، حول موضوع "المناصفة بالحزب"، في التعبير عن رفضه المساواة بين رجال "البيجيدي" ونسائه.

وشدد بنكيران، بحسب ما جاء في عدد اليوم من جريدة "الصباح" على ضرورة "استحضار الخلفية والقاعدة الإيديولوجية، التي انطلقت منها مثل هذه الدعوات، مما يجعل الاضطرار للانخراط فيها، انخراطا واعيا، حتى لا تدخل نفسك أو بلدك في الكوارث".

ولم يعلن بنكيران عن موعد نهائي للمصادقة على مشروع قانون يهم مناهضة العنف والتحرش الجنسي ضد النساء، الذي ظل معتقلا في درج المجلس الحكومي لمدة سنة كاملة، المعد من قبل وزيرته في الأسرة والتضامن، بسيمة الحقاوي، مكتفيا بالدعوة إلى أخذ الاحتياطات التامة لحماية المرأة، من أي شكل من أشكال الاعتداء الجسدي والجنسي واللفظي، وإلى ترشيد التفكير والعمل على التوازن بين مطلب المساواة ومطلب العدل. وحث الجميع على أن يخلقوا الانسجام مع مرجعيتهم وأن يسعوا لصناعة العمق خلال حديثهم وبحثهم في هذا الموضوع وغيره.

وطالب بنكيران المشاركين بإفراغ مفهوم المناصفة من الأدلجة الغربية، وتبيئته على الطريقة المغربية، التي تدين بالإسلام الوسطي.

وبهذا الموقف يكون بنكيران قد **ألغى مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، التي تعتبر قوانين الحكومة بشأن النساء، ذات حمولة "ذكورية"، ولا ترتقي لما تنص عليه مبادئ باريس في إحقاق المناصفة، والمساواة بين الجنسين.

http://ar.yabiladi.com/articles/details/41144/%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D8%B2%D8%A8.html

HAJ MOHAMED ET CAMARADE SEBBAR!

Par Khalil Ibrahimi le 22/12/2015 à 12h30 (mise à jour le 22/12/2015 à 12h58)

Le **secrétaire général du CNDH**, Mohamed Sebbar, se trouve actuellement à la Mecque où il effectue le petit pèlerinage de «la Omra».

Mohamed Sebbar, S.G du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), est un fervent militant de gauche ayant embrassé l'idéologie communiste dès sa première jeunesse.

Mais qui a dit qu'être de gauche ne pourrait rimer avec piété? Mohamed Elyazghi, ex-numéro 1 de l'USFP et Nabil Benabdellah, patron du PPS, ancien Parti communiste marocain, ont effectué le grand pèlerinage à la tête des délégations officielles du Maroc.

Sauf que ce qui est particulier avec le numéro 2 du CNDH est qu'il ne faut pas compter sur lui pour des photos publiées depuis la Mecque sur Instagram, Facebook et autres Twitter. Haj Mohamed Sebbar est fâché depuis longtemps avec les nouvelles technologies et il n'est pas prêt de changer.

http://www.marocbuzz.com/fr/2015/12/22/haj-mohamed-et-camarade-sebbar/

http://www.le360.ma/fr/people/haj-mohamed-et-camarade-sebbar-60275

عراقيل تواجه حقوق المهاجرين بالمغرب .. والصبّار: « رْخْفُوا عْلِينَا »

في ظل تقارير دولية خطيرة عن وضعية المهاجرين في العالم، مع عبور ما يقارب مليون شخص البحر الأبيض المتوسط كلاجئين ومهاجرين خلال سنة 2015، وفق تقرير حديث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما ينبئ بمزيد من تردي أوضاع المهاجرين واللاجئين، مع استمرار الصراعات والحروب الأهلية وسيطرة التنظيمات الإرهابية. وتناسلت الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام عبر العالم لنازحين ومُهجَّرين من الأطفال كما البالغين على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ومرمرة وإيجة، وكأن قدر الفارين من مآسي الحروب أن تترامى جثثهم المتحلّلة على الشواطئ، مع المعاناة من سوء المعاملة والعنصرية. جريدة هسبريس ارتأت أخذ رأي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في شخص محمد الصبار، والذي رفض التعليق بدعوى تواجده خارج أرض الوطن، ليبادر بالقول: « رَخْفُوا علينا الله يرحم بَّاكُم ». إلى ذلك، قال المسؤول الإعلامي لجمعية الأيادي المتضامنة، التي تُعنى بقضايا المهاجرين، أحمد خليفة، إن « السياسة الجديدة للمغرب في تعاملها مع المهاجرين، خاصة منهم القادمون من دول جنوب الصحراء، انطلقت من إطار مرجعي ممتاز، إلا أنها واجهت عددا من العراقيل، تهم تداخل السلط بين وزارة الهجرة والداخلية، في تدبير الملف ». وانتقد خليفة، في تصريح لجريدة هسبريس، القانون رقم 02-03، الذي ينظم حقوق المهاجرين، موضحا أنه « قانون لا يرقى إلى المستوى المطلوب »، داعيا إلى إعادة النظر فيه على اعتبار أنه صدر وارتكز بناء على الهاجس الأمني، مشيرا إلى أن « من أكبر المعاناة التي يكابدها المهاجرون في وضعية هشاشة مسألة غياب الفرص لتحقيق الاندماج، في ظل آليات غير مفعلة ». ولفت المتحدث إلى أن « المغاربة لا يملكون ثقافة استقبال المهاجرين »، قائلا: « المغاربة لا يجيدون التعامل مع هذه الفئة الهشة والبائسة، ويظهرون عدم التسامح والعنصرية »، داعيا إلى تنظيم حملات تحسيسية لتحسين التعامل مع المهاجرين، وموضحا أنه « كما ذهب المغاربة إلى أوروبا وكانوا يطمعون في حسن تعامل الأوروبيين معهم، عليهم التعامل برفق مع المهاجرين الأفارقة والسوريين »، يقول خليفة. من جهته، سجل مدير مرصد الشمال لحقوق الإنسان، محمد بنعيسى، تقدما ميدانيا في حقوق المهاجرين، مُعربا عن تخوفاته من الخطوات التي تجعل من دول شمال إفريقيا دركيا لأوروبا، خاصة أن المغرب وقع على اتفاقيات مع أوروبا تحد من حرية التنقل، زيادة على تعنيف السلطات العمومية للمهاجرين، ما يتنافى مع المواثيق الدولية والقوانين الوطنية. وأكد بنعيسى أن المهاجرين بالمغرب، سواء تعلق الأمر بالأفارقة أو السوريين، يعتبرون المغرب بلد عبور لا غير؛ ما يجعل الحديث عن حقوق المهاجرين في المغرب، باعتباره بلد استقرار، مبالغا فيه، داعيا بدوره إلى رفع الطابع الأمني المحض عن القانون المنظم لحقوق المهاجرين.